



أسماء الشامية

اغتراب مفهوم المجتمع المدني في تفاسير النص القرآني

سارداً لتطور تنظيم المجتمع المدني بدءاً من حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم حتى عصرنا الحالي، ومبيناً لمظاهر ممارسة السلطة الاجتماعية واتخاذ القرارات الحاسمة للمجتمع المدني في مواجهة السلطة السياسية ثم الانطلاق نحو مأسسة الفقه والتشريع في القرن التاسع عشر ومن ثم انحسار دور المجتمع المدني الإسلامي ممثلاً في الحرف والمهن مع ظهور الدولة الحديثة ودخول الأسواق الإسلامية ضمن السوق العالمي مما أدى إلى زوال بنى المجتمع المدني الإسلامي، يتتبع أ. أحمد الموصلي عبر سرد تاريخي صعود وهبوط مرحلة تاريخية مهمة من مراحل الإسلام التاريخي عبر مقالة المعنون "المجتمع المدني في الفكر الإسلامي: الاختلاف القديم والتعددية الحديثة".

طوّعت نصوصها من أجل خدمة أهواء ذاتية أو سياسية أو اجتماعية الأمر الذي قلل من فاعلية النص الديني في خدمة الإنسانية كما هي الحروب الصليبية وحروب المسلمين منذ عصر الخلافة وحتى اليوم، وإن انتظار المسلمين لمن يمثل لهم نصهم الديني تمثيلاً حقيقياً مضى عليه ألف سنة تتقاذفه التفسيرات الطبيعية منها والشاذ ما عدا مدداً بعينها طوّع فيها عمرين عبدالعزيز مثلاً مظهرًا حضارياً للنص في مثال العدالة، كما هو اهتمام العباسيين بالعلم والترجمة وتأسيس بيت الحكمة الحاضرة المهمة للمعارف وغير ذلك، إن هذا الشذوذ في اختلاف تطويع النص القرآني لا يجعل النص متهمًا دائماً باعتباره مصدر الشرور في الحقيقة، إنما يجعله أكثر تعقيداً من أن يُفسر، بل يجعل تفسيره محط حذر شديد باعتباره النص الإلهي للمسلمين وما يصدر من مفسريه كما أنه يصدر من إله! إلا أننا في حديثنا عن النص القرآني لا بد من حديثنا عن النص الأقرب للقرآني في درجة التقديس وهي "الرواية الحديثة" وتضمها بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، إما عبر الأحاديث الصحيحة والموضوعة والتي بالغ كثير منها في تفسير النص القرآني إما بحسد ما يؤيده أو ينفيه تماماً، فمشكلة الرواية الحديثة اعتراضها بشكل بين أمام قدرة النص القرآني على تفسيره بمرونة حتى تلك الأحاديث التي يدعي ناقلوها أنهم نقلوا منها عن النبي ألوفاً مؤلفة، وفيما بعد زاد تضخم الحديث مع بداية القرن الخامس للهجرة عبر الغزالي الذي وضع أحاديث غير مكررة منها ما هو موضوع وصحيح، وكذلك فعل ابن الجوزي والجوزقاني والخطيب البغدادي والسيوطي وآخرون من تخريجهم لأحاديث لا أصل ولا سند لها، هذه الأحاديث التي بعد أن جمع منها ما توافق عليه أنه «صحيح»، في مسلم البخاري ما زال يقف كثير منها ضد قدرة النص - في بعض تعاليمه - على التعاطي مع متغيرات العصر وفي مواجهة تحديث المجتمع الإسلامي إلى الإسلامي المدني وفي شل قدرته على السير مع حركة التاريخ بمرونة، لذلك إن قدرة المسلمين على بناء مجتمع مدني قائم في رأبي على مدى قدرتهم غربلة ما هو موروث ولا معقول ومكاشفة النص القرآني بالتفسير العقلي و"المنقول العقلاني" بعيداً عن اعتلال تفسيراته المتسمة بالثبات ومن أجل إخراج أحكامه وتعاليمه المتحركة عبر الزمان والمكان.

asmaashamsi@hotmail.com



عن النص الديني نفسه، مُحاولاً أن يؤسس عبر نماذج مغمورة جداً حقيقة التعددية الإسلامية التي طبقت على نطاق ضيق في السماح لأقليات الأكراد والأرمن والزرادشت والسيخ البهائية وغيرها في الحفاظ على كياناتها على مدى التاريخ الطويل للمسلمين، ولكن دلائل التاريخ تشير إلى وقوع اضطهاد لهذه الأقليات مرحلياً عبر تفسيرات النص ذاته مهما بدا استقرارها في حُبة زمنية بعينها، إذ أن الكتاب المقدس للزرادشتيين "الأفيستا" يُذكر فيه نصاً عمليات الاضطهاد التي تعرضوا لها مع دخول المسلمين مناطقهم مستخدمين مشروعاتهم السياسية والدينية معاً، ويظهر أن محافظة هذه الأقليات على اعتقاداتها بسبب حيلها في التخفي والتظاهر بالإسلام بالرغم من احتفاظها بعقائدها سراً!

ما يعيننا هو أيهما يُبرىء النص الديني من تهمة التحريض للطائفية والمذهبية والعرقية أي النماذج القليلة التي شهدت مظاهر تطبيق النص الديني الحاضر على التعددية الإسلامية؟ أم النص ذاته بصرف النظر عن معقولية ولا معقولية بعض أحكامه؟ وما الذي يعفي النص من تهمة استدرجه أو تطويعه لخدمة المشاريع الاستعمارية "الفتوحات"؟ إن التاريخ يدل على نفسه ومعظم الديانات تقريباً

وعطفاً على مظاهر مدنية المجتمع الإسلامي ينتهي الكاتب إلى الدولة العثمانية وانتقالها المرحلي من فترة فرض حكم المؤسسات التي حكمتها الشريعة إلى بداية تبنيها للمؤسسات التمثيلية والانتخابات التي طبقت عبر أرجاء الإمبراطورية العثمانية بصورة غير مثالية وتخللها بعض الأحيان دخول الخطاب الديني الطائفي في الحملات الانتخابية هذا الخطاب الذي قلل من الاهتمام بالأقليات وذلك بسبب جذب المسلمين دون غيرهم من أجل حشد الرأي العام الإسلامي.

وفي معرض دفاعه عن التعددية التي ينادي بها الدين الإسلامي يجد الموصلي أن من غير العدالة وضع الإسلام والراديكالية الإسلامية والأصولية المتشددة في خانة واحدة من قبل وسائل الإعلام بسبب ما ينتجه المسلمون من أشكال الانشقاق على بعضهم بعضاً وما يُصدرونه من أشكال العنف المتأنية من تفسيرات مُتشددة، لأن الاختلاف إسلامياً مسموح به حسب قوله دون مواربة وصریح نصاً، وليس أدل على ذلك من الأقليات الإسلامية التي ظلت تحافظ على تعاليمها وكياناتها ونصوصها. إن الإشكالية التي يُعالجها الموصلي ذات أبعاد تاريخية عميقة ومتداخلة ويظهر أنه يعزل تماماً السياق التاريخي للأحداث

يعرج الكاتب إلى تعدد مظاهر الاختلاف الفكري على مدى تاريخ الإسلام الطويل عبر مدارس اللغة والتفسير والفقه والكلام التي انبثقت من رحم النص الديني "القرآني" باعتباره أغنى من الحقيقة المرحلية التي هي في حال تطور وتحوّل دائمين، أي باعتباره صالحاً لكل زمان ومكان، ثم مؤكداً على الحقوق العليا التي منحها النص القرآني في حرية الاعتقاد الديني وهداية النبي محمد الناس إلى الحقائق الميتافيزيقية دون إكراه، وبالرغم من أن النص الديني هو النص القطعي لدى المسلمين إلا أن الكثير من مضامينه ليست بالضرورة قطعية بل تحتل المرونة والتعددية مدلاً بذلك بمواقف للصحابة مثل أبي بكر وعمر بن الخطاب وجماعهم على الشؤون الدنيوية واعتبار إجماعهم مصدراً للتشريع مع ما يصاحب ذلك من فسحة للاختلاف في الرأي بين صحابي وآخر، ولم تخل معظم القضايا من معارضة في الرأي حتى في مسائل جمع القرآن ووظيفة الحاكم، ولتُمثل لعملية مشاركة فئات المجتمع المدني في تنظيم القرار الاجتماعي ونقد السياسات ونظام الحكم؛ دلت على النقابات والحرف التي كان يترأسها الأشراف ويمثلونها أمام الدولة الأمر الذي يحمي الأفراد وفئات المجتمع من هيمنة السلطة السياسية، ومع زوال هذه المؤسسات المدنية وتحولها إلى مؤسسات حكومية لم تتمكن المؤسسات الجديدة المقيام مقام المؤسسات ذات الاستقلالية من مهن وحرف وأشراف ووصفية.

وحول المشروعية القرآنية يؤكد الموصلي أنها ليست ملكاً لأحد، إنما كل قارئ للقرآن مُفسر له مهما اتفقت جماعة من الناس على تفسير معين للنص لا يجعل منها الشرعية الوحيدة أو الصحة المطلقة، وحسب الموصلي فإن الإشكالية الأساسية في تاريخ الإسلام لم تبدأ من شرعة القرآن للتعدد والاختلاف بل في النهائية التي ادعتها مذاهب فقهية ومدارس فكرية وربط الالتزام الديني بها؛ الأمر الذي أدى بها إلى تفسير الطوائف واضطهادات وعقائد استثنائية وإلى إحداث النزاعات والحروب وكل ذلك لأن هذه المدارس تقبلت مفهوم الاختلاف من الناحية النظرية إلا أنها لم تطوره ليصبح منهجاً فكرياً.

ويضرب الكاتب بالغزالي المنتمي للمدرسة الكلامية مثلاً على ادعاء المذاهب القطعية في تفسيراتها للنص التي تقبلت مبدأ اختلاف التفسيرات إلا أنها واقعا رفضت رفضاً قاطعاً تفسيرات الآخرين متهمه إياهم بالكفر والمروق.